مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٣٧

الجمعة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١١/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد ليدن
	شيلي	السيد لاراين
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي (S/1997/832 و Add.1)

97-86609

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقريـــر الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي (S/1997/832 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وفنزويلا وكندا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشـــة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكـــون لهـــم حـــق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ليلون (هايتي) مقعدا علـــى طاولـــة المجلس؛ وشغـــل السيد بترلا (الأرجنتين) والسيد اسكوبار - سالوم (فنزويلا) والسيد فاولر (كندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظـــره فـــي البند المدرج في جدول الأعمال. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثـــة الأمم المتحدة الانتقالية فـــي هايتي، الوثيقتان S/1997/832 و S/1997/832/Add.1.

ومعـــروض علـــى أعضاء المجلس أيضـــا الوثيقة S/1997/931 التي تتضمن نـــص مشـــروع قـــرار قدمته الأرجنتين والبرتغال وشيلي وفرنسا وفنزويـــلا وكنـــدا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول ممثل هايتي الذي أعطيه الكلمة.

السيد لولونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ختـــام ولايتكم كرئيس لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقد أظهرتم خلالها صفاتكم الأصلية، أود، سيدي، أن أهنئكم بالنيابة عن وفد بلادي تهنئة حارة.

إن بعثـــة الأمـــم المتحـــدة الانتقالية في هايتي التي أنشأها القرار ١١٢٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ لفترة أربعة أشهر وصلت إلى نهايتها. وكانت ولاية البعثة تقضي بمساعدة السلطات الهايتية على إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، وقـــد قامت بعمل بارز وأسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز مؤسســـة تتصف بأهمية كبرى في تقدم الديمقراطية في هايتي.

وأغتنم فرصـــة مغـــادرة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أنريكي تير هورست، للإشادة به على ما أظهره من فعالية وتفان أسهما فـــي نجاح البعثة. وأشكر أيضا قادة القوات العسكرية والشرطـــة المدنية وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الانتقالية فـــي هايتي علـــى الجهود التي بذلوهـــا دعمـــا للديمقراطية فـــي هايتي. ونعـــرب عن امتناننا العميق لجميع البلدان التي شاركت في البعثة أو التي يسرت نجاحها الكامل بشتى الطرق، ونخص في ذلك كندا والولايات المتحدة اللتين بذلتا جهودا خاصة في ذلك الصدد.

عندما وصلت قوات الأمم المتحـــدة إلى هايتي للمرة الأولى في آذار/مارس ١٩٩٥ لتتسلم زمام الأمور من القوة المتعددة الجنسيات، كانت هايتي، شعبا وحكومة، تواجه تحديا هائلا. فنحن بحاجـــة إلـــى انعاش بلد دمر تدميرا كامـــلا، وكـــان يعانـــي من تفشي انعدام الأمن، وكانت مؤسساته تُمنى بالفشل - وفي الواقع لم تكن موجودة في بعض الأحيان.

وبفضل مناخ السلام والأمن الذي ساعد موظفو الأمم المتحـــدة علـــى صونه، تم إحراز تقدم رئيسي في عدة مجالات. فقد استعـــادت هايتي استقرارهـــا. وبدأت المؤسسات، بعدما تم إصلاحها، تعمل من جديد، وأنشئت مؤسسات جديدة. وإننا نحرز تقدما نحو بناء دولة ترتكز على حكم القانون. وقد أكد رئيس الجمهوريـــة، فخامة السيد رينيه بريفال، في رسالته المؤرخـــة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام، على الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمة في صـــون الاستقرار والأمن في بلدنا، ودعمها لتوطيد الديمقراطية.

وبمغادرة القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، سوف تتحمل الشرطة الوطنية الهايتية وحدها المسؤولية عن المحافظة على النظام والأمن. وإن تلك المؤسسة التي بالكاد ولدت قبل عامين لتحل محل جيش يتصف بالفساد والوحشية، استفادت من الإسهام الذي قدمه موظفو الأمم المتحدة في مجالي التدريب وإضفاء الطابع المهني عليها. وتدل التقارير المرحلية الأخيرة على أن الشرطة الوطنية الهايتية أحرزت تقدما كبيرا في بعض المجالات الحاسمة. بيد أن هناك شعورا بالقلق إزاء الفجوة بين إضفاء الطابع المهني على الشرطة وتكاملها المتنامي من جهة، ووتيرة التقدم المحرز في مجال العدالة من جهة أخرى؛ ومن شأن هذا أن يفضي بالتأكيد إلى شعور الناس بالإحباط. والشرطة الوطنية الهايتية بحاجة إلى مساعدة دولية لتواصل تطورها المؤسسي بالذات، فيما تقوم بعملها أيضا في صون الأمن.

لهذا السبب طلب الرئيس بريفال في رسالته المساعدة من بعثة للشرطة المدنية على تدريب الشرطة، الأمر الذي يمكن هذه المؤسسة - التي لا غنى عنها من إنشاء دولة ترتكز حقا على سيادة القانون - من أن تتطور تطورا متوازنا وسلسا وعاجلا.

ومثلما يعلم الجميع، ليس جميع المشاكل التي تواجهها هايتي قد تمت تسويتها. فإن انعدام الأمن، المرتبط بقطّاع الطرق والاتجار بالمخدرات، لا يزال يسبب وقوع ضحايا. والاقتصاد لم يحقق بعد الانتعاش الذي نأمله، وظروف المعيشة لجميع الهايتيين ما زالت تتدهور، مع تزايد وجود فقر مدقع على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إصلاح الحالة.

هنا يجب أن نؤكد التصميم الراسخ على إزالة الآثار التي نجمت عن نظام الرعب المرتكز على ممارسات الهيمنة والقمع والاحتكار التي كانت تشكل مفارقة تاريخية وهي في الوقت نفسه تنم عن دهاء وعلى بناء نظام اجتماعي جديد لا يكون وصول أغلبية المواطنين إليه محدودا، وذلك عن طريق بناء مؤسسات ديمقراطية وتعزيزها. وهذا المسعى يتطلب أن يتمتع السكان - وأغلبيتهم لا يستفيدون من مكاسب التقدم الحاصل في القرن العشرين - بالظروف المادية والروحية التي تفضي إلى العيش بكرامة. وهذا صعب بسبب الفجوة الواسعة بين الموارد المتوافرة والمطالب القائمة دائما التي أخذت تصبح أكثر إلحاحا مع تحقيق الحريات السياسية. وأن التنمية المتكاملة والمستدامة عنصر أساسي لاستقرار بلدنا.

وفي هذه المرحلة من إعادة إعمارنا الوطني، يواصل الشعب الهايتي اعتماده على دعم المجتمع الدولي الذي بذل بالفعل جهودا كبيرة من أجل إحلال الديمقراطية في هايتي.

لجميع هذه الأسباب، يطلب وفد بلادي إلى مجلس الأمن أن يعتمد مشروع القرار المعروض عليه بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد بيتريللا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في البداية، اسمحوا لي، يا سيدي تشن هواصن، أن أهنئكم على الطريقة البارعة التي وجهتم بها عمل مجلس الأمن خلال شهر شهد كثافة في العمل. وهذا ليس مثيرا للدهشة نظرا للخبرة التي تتمتعون بها وللشهرة التي يتصف بها بلدكم في الشؤون العالمية.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يجدد المساعدة الدولية على توطيد الديمقراطية والمؤسسات في هايتي. ومثلما يذكر الأمين العام في تقريره الشامل، فقد تلقى رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧من رئيس هايتي يطلب فيها استمرار مساعدة الأمم المتحدة للعملية الجارية. وبناء عليه، فإن الأرجنتين الملتزمة بالدفاع عن الديمقراطية والمؤسسات، تعتبر أنه من الضروري أن تمنح تأييدها الواضح لاستمرار وجود الأمم المتحدة في هايتي.

ونحن ندرك أن المساعدة الدولية في حد ذاتها ليست حلا، لتحقيق ترسيخ مؤسسات الدولة. فتصميم كل القوى السياسية في هايتي شرط ضروري، وبالمثل إنشاء إطار عام للمساعدة الإنمائية التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

وبهذه المناسبة، نعرب مرة أخرى عن شكرنا لجميع أعضاء مجلس الأمن على استمرارهم في التمسك

بالتزامهم بترسيخ المؤسسات في هايتي. وعلى وجه الخصوص، نحن ممتنون للتفهم الذي أبداه الاتحاد الروسي والصين بترجمة الحضور الدائم للأمم المتحدة إلى واقع في هايتي.

وإن ولاية البعثة التي تنشأ حاليا بموجب مشروع القرار الذي سيجري عليه التصويت، تواجه نفس الصعوبات التي واجهتها البعثات السابقة في هايتي. ولهذا فإننا نولي أهمية خاصة لقدرة الأمم المتحدة على إجراء الحوار الميداني. وعليه، فإننا نعتقد أن الاحتفاظ بمستوى مناسب من التمثيل للأمم المتحدة سيؤدي إلى إنجاح تلك الولاية.

وأخيرا، نود أن نتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد أنريكي تر هورست، على التفاني والطابع المهني اللذين أدى بهما وظائفه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كندا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن آخذ الكلمة اليوم بينما ينظر مجلس الأمن في قرار لإنشاء بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي، بعثة جديدة تماما ومتوائمة بصورة واضحة مع الظروف الخاصة والمتطورة في هايتي. وبهذا يوجه أعضاء المجلس رسالة إيجابية جدا ومشجعة إلى شعب هايتي وحكومته، وهي رسالة نؤيدها بقوة.

وتعتقد كندا أن بوسع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه خاص أن يفكرا في استكمال بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي بقدر من الرضاء. وقد تحدث الأفراد العسكريون الكنديون عن تجاربهم في هذه البعثة وعلاقاتهم الممتازة مع الشعب الهايتي. وإذ تقترب هذه البعثة من نهايتها - وهي من أهم العمليات العسكرية لكندا في السنوات الأخيرة - تشعر كندا بالفخر على نحو خاص بكل ما أنجزته بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي.

وهنا أود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد هورست، للدور الذي اضطلع به في إنجاح بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي. فمهاراته الدبلوماسية العالية كانت مفيدة للغاية، وكانت محط تقدير كبير من جانب الموظفين الكنديين في البعثة وكذلك سفارتنا في بور - أور برنس.

ونحن نعتقد أن البعثة مكنت من تهيئة فترة انتقالية سلسلة وناجحة. فقد مهدت بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي السبيل لنهج أكثر شمولا وتنسيقا إزاء التنمية الطويلة الأجل في هايتي، وتشابك المشاغل الأمنية مع المساعدة الفنية وطائفة من برامج الإصلاح البيئية والزراعية والتعليمية والإدارية. ويوجد في هايتي أكبر برنامج كندي للمساعدة الثنائية في نصف الكرة الغربي، وواحد من أكبر برامجنا في العالم، ويغطي طائفة واسعة من برامج تخفيف حدة الفقر وبناء السلام. ولذلك فإننا ندعم بقوة هذا النهج الحصيف والمتروي.

ونعتقد أن البعثة الجديدة التي ستنشأ اليوم والقرار الذي يأذن بها يدللان على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بتقديم المساعدة لهايتي وهي تواصل القيام بهذه الخطوات المبكرة والهامة على طريق الاستقرار والتنمية كدولة ديمقراطية. وبالرغم من أن العنصر العسكري في عملية حفظ السلام في هايتي سيأتي إلى نهايته الآن. فإن اهتمامنا بهايتي ودعمنا لها لم يتناقص بأي حال.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن جانبنا، وعلى افتراض أنه ستكون هناك مشاركة واسعة في البعثة، تنوي كندا الإسهام بحوالي ٢٤ من ضباط الشرطة لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، ومعهم ست من حاملات الجنود المصفحة لاستخدام وحدة الشرطة الخاصة. هذا بالإضافة إلى خبراء الشرطة الكنديين الـ ٢٢ الموجودين في هايتي في إطار برنامجنا الثنائي لتقديم المساعدة الفنية.

إن الحاجات الأمنية الحالية لهايتي لا يمكن أن تنفصم عن الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، نرحب بالمرونة التي أظهرها المجلس في الاستجابة لظروف هايتي واحتياجاتها الخاصة، ولا سيما بالتنويه بالدور التنسيقي الهام الذي تضطلع به بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي فيما يتعلق بكل أنشطة الأمم المتحدة في هايتي.

ويسعدنا بوجه خاص أن ولاية البعثة الجديدة ستكون لمدة عام. واستمرار هذه الولاية سيفيد هايتي إلى حد كبير. فالشرطة الوطنية الهايتية قد قطعت خطوات كبيرة إلى الأمام نحو سد احتياجات هايتي الأمنية. ومع ذلك، نحن نتفق مع تقييم الرئيس بريفال والأمين العام أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ففي غياب أي تقاليد لعمل الشرطة المدنية في هايتي، يظل الإرشاد والتدريب والتعليم المقدم من جانب الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، والمستشارين التقنيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، أمرا هاما للغاية في توطيد الممارسات الجيدة في عمل الشرطة، والتي تشمل بالتحديد احترام الحقوق الأساسية للإنسان. وهذا يستلزم تنمية الخبرة في مجالي التحقيق وإنفاذ القانون. ويقتضي أيضا يقظة دائمة إزاء سوء استخدام السلطة من جانب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، ويسعدنا في هذا الصدد أن هؤلاء الأفراد أصبحوا يخضعون بصورة متزايدة للمسائلة عن السلوك غير الأخلاقي والمسيء لاستخدام السلطة. ويجب علينا أيضا أن نشجع الشرطة الوطنية الهايتية على إنماء قدرات إشرافية مناسبة، وخاصة على المستويين الأوسط والأعلى في الإدارة.

وينبغي أن يكون الترويج لمفهوم عمل الشرطة في المجتمعات المحلية المبدأ الإعلامي للبعثة الجديدة حتى لا يرتد المواطنون والشرطة معا إلى أنماط السلوك القديمة التي لا تلائم قوة مدنية تحترم حقوق الأفراد وتخدم المجتمع. وبسط سلطة الشرطة على المجتمعات المحلية يلعب دورا مكملا للجوانب الأخرى من التنمية، وخاصة المبادرات التي تستهدف الشباب والتعليم ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها. ونحن نتطلع إلى مواصلة التقدم في كل هذه المجالات.

وكما سبق أن ذكرنا أمام المجلس في وقت سابق، فلا تزال كندا تشعر بقلق شديد إزاء الفجوة المتزايدة بين إنجازات الشرطة الوطنية الهايتية والبطء المؤلم لعملية إصلاح الهيئة القضائية ومهما شددنا على أهمية التقدم في كلا هذين المجالين فلا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. وبدون إصلاح الهيئة القضائية سيكون تطوير الشرطة الوطنية في أفضل الحالات انتصارا مقابل ثمن باهظ.

وإننا بالشراكة مع مجتمع المانحين، والأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نواصل تقديم الدعم للحكومة الهايتية في هذا المجال. بيد أن المسؤولية في نهاية المطاف تقع على عاتق الحكومة لتحقيق هدف إقامة نظام قضائي يقيم العدل بفعالية ونزاهة.

وأخيرا، يشكل الشلل الذي استحكم بهايتي طيلة شهور عديدة مصدر قلق أيضا. وإننا نحث جميع الأحزاب السياسية في هايتي على العمل معا للخروج من المأزق وإتاحة المجال لسير العمل الحكومي الهام، في هذه المرحلة الدقيقة من تطور هايتي. وستكون المساعدة الدولية في وضع حرج اذا لم تكن الحكومة المضيفة في وضع يؤهلها للتخطيط لهذه التنمية وتنفيذها.

ومع ذلك ثمة معلم آخر بارز في تاريخ هايتي سيتم تجاوزه مع اعتماد مشروع القرار هذا. وإننا على ثقة بأن البعثة الجديدة ستوفر لحكومة هايتي فرصة أخرى لزيادة العمل نحو ضمان الاستقرار السياسي واحترام الحريات الأساسية والتنمية الاقتصادية للشعب الهايتي.

وستواصل كندا من جانبها دعم الشعب الهايتي بقوة في جهوده للتصدي للتحديات التي تحملها الشهور المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أفهم أن المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. واذا لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالرغم من التقدم الذي لا يرقى إليه الشك الذي حققته الشرطة الوطنية الهايتية في الشهور الأخيرة، فحقيقة أن بعض الأهداف لم تتحقق تجعل من غير المستصوب للأمم المتحدة إنهاء العمل الناجح المتمثل في تقديم الدعم

والإسهام في إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية على جميع المستويات.

ويشعر وفد بلادي بالامتنان للأمين العام على تقييمه الواضح للحالة، الوارد في التقرير والإضافة اللذين أعدهما والمعروضين على مجلس الأمن للنظر فيهما. والتوصيات الواردة في التقرير تستحق تأييدنا التام. وهذه التوصيات تتماشى تماما مع الهدف النهائي الذي يؤدي إلى تعزيز قوة شرطة وطنية محترفة.

ويرى وفد بلادي أن وجود قوة الشرطة هذه شرط أساسي لاستتباب حكم القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد. ولقد أيدت الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، هذا الموقف ولذا يعرض علينا اليوم مشروع قرار بإنشاء بعثة شرطة مدنية جديدة تابعة للأمم المتحدة في هايتي لكي تواصل تقديم المساعدة لحكومة هايتي، وتوفير الدعم والمساهمة في إضفاء الطابع المهني على قوة شرطتها الوطنية.

ومدة ولاية البعثة، المحددة بفترة واحدة مدتها سنة واحدة، تتميز بأنها واقعية ومتسقة مع المهام التي سيتعين عليها الاضطلاع بها.

لكن مشروع القرار لا يغفل احتياجات الشعب الهايتي في مجال التنمية. وعليه، فإن الفقرة الثامنة من الديباجة تؤكد على ضرورة وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساندة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي.

وهناك تحديات هائلة يواجهها الشعب الهايتي حاليا. فازدياد الطابع المهني لقوات شرطته أبرز بشكل أوضح الهوة المتزايدة الاتساع التي تفصل بين هذه القوات والمؤسسات القضائية. وفي ضوء هذه الملاحظة، يبدو الآن أكثر من أي وقت مضى أن من الضروري للمؤسسات الديمقراطية في هايتي أن تضطلع بطريقة حاسمة بمهمة الإصلاح القضائي. ولا يمكن لأحد أن يحل محل هايتي في هذا المسعى، الذي يجب الاضطلاع به في أقرب وقت ممكن وبالتوازي مع الجهود المبذولة لتدريب الشرطة الوطنية.

وشيلي، بوصفها عضوا في جماعة أصدقاء الأمين العام، تشعر بالسرور إزاء النتائج التي تحققت في النص الذي سنصوت عليه. ونحن ممتنون للجهود التي بذلتها وفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتي سمحت بالاستجابة لشتى الشواغل دون التضحية بمتطلبات الشعب الهايتي.

ولا أريد أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتنان بلادي لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، التي تنهي عملها الممتاز، وكذلك للبلدان التي أسهمت في تشكيلها. ونحن على يقين بأن أفراد بعثة الأمم المتحدة الجديدة سيتمكنون من مواجهة التحدي النبيل المتمثل في توفير قوة شرطة مهنية وديمقراطية حقا لهايتي.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البرتغال من المشاركين في تقديم مشروع القرار المعروض على المجلس بشأن تشكيل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

وبالرغم من تحقيق بعض التقدم، ما زالت هناك مشاكل خطيرة في هايتي تتطلب مساعدة الأمم المتحدة. ونحن نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف والاضطراب، والحالة الاقتصادية الصعبة، وارتفاع مستوى البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة وبطء وتيرة التغيير في هايتي.

ونظرا لأن من المتوقع إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، فإن الفترة المقبلة ستكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتوطيد الديمقراطية والتعمير الوطني. ولهذا السبب، يتسم تقديم مساعدة شاملة ومستدامة من جانب المجتمع الدولي بأهمية حيوية.

وأن الإلتزام المتواصل، وبخاصة من جانب المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ضروري من أجل النهوض بتنمية ناجحة ومستدامة تدعم الاستقرار السياسي في البلاد. وإننا نريد أن نساعد الشعب الهايتي على بناء بلد تكون فيه الديمقراطية والتقدم واقعا حقيقيا. ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يضمن حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

ويشدد تقرير الأمين العام الأخير على أنه بالرغم من تحقيق بعض التقدم، فإن الشرطة الوطنية الهايتية لم تصل إلى مستوى الاحتراف المطلوب لكي تتصدى بنجاح لمختلف المشاكل في الأنشطة اليومية. والواقع أن أداء قوة الشرطة على نحو كامل ومستدام ذاتيا عنصر أساسي لضمان بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة، وللتأهيل الاقتصادي وتوطيد الديمقراطية في هايتي.

ولذا نعتقد أن من الأهمية القصوى بمكان الإبقاء على وجود الأمم المتحدة لفترة سنة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كما يتوقع مشروع القرار. وكما طلب الرئيس بريفال مؤخرا، ستواصل البعثة الجديدة تقديم المساعدة لحكومة هايتي في إضفاء الطابع المهني على قوة شرطتها. وفي هذا السياق، تحث سلطات هايتي على مواصلة بذل جهودها من أجل تشكيل قوة عامة تحترم الشرعية، وأن تتابع أيضا بذل جهودها من أجل إنعاش نظام العدالة في هايتي، الذي أشار إليه ممثل هايتي في وقت سابق.

في الختام أود أن أشيد بالدور الإيجابي الذي اضطلع به أفراد بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وحكوماتهم، وكذلك بالولايات المتحدة وكندا على دورهما الإيجابي في ضمان نجاح المهمة حتى الآن. وأخيرا، أود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالدور الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في هايتي.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفد كوستاريكا يشعر بارتياح خاص لعقد المجلس هذه الجلسة الرسمية لمناقشة الحالة في هايتي ولاعتماد مشروع القرار الذي ينص على إنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

وقبل بضعة أعوام، عندما أهانت القوات المعادية للحرية والديمقراطية إرادة شعب هايتي وقضت على الوضع الدستوري في ذلك البلد، استجابت الأمم المتحدة بسرعة وبتضامن، فشجبت بالإجماع هذه الأعمال غير الشرعية. وعندما كانت هناك حاجة إلى دعم من المجلس، تصرف المجلس في الوقت المناسب ووافق على إنشاء بعثة لحفظ السلام كي تدعم الديمقراطية التعددية والحكومة التي كان شعب هايتي قد اختارها بحرية في الانتخابات.

ونظرا للطبيعة الخاصة للتطورات السياسية في هايتي فإن القوات المسلحة في هذا البلد الكاريبي لعبت دورا سلبيا وقمعيا ومراوغا بالنسبة لتطلعات الشعب. ولهذا، ترى كوستاريكا أن المطلب الأساسي اللازم لتوطيد السلام والمصالحة الوطنية في هايتي هو التجريد من الأسلحة وإلغاء القوات المسلحة وإنشاء قوة شرطة مدنية لا سياسية وتتسم بالطابع المهني.

وبناء سلم ديمقراطي في هايتي يرتبط ارتباطا لا فكاك منه بسيادة القانون أيضا، وبخاصة وجود، بل وعمل سلطة قضائية مستقلة وفعالة تتمتع بالقدرة اللازمة لمكافحة الإفلات من العقوبة والاستجابة للتحدي المتمثل في كفالة وتشجيع احترام حقوق الإنسان للسكان. وهذا أحد العوامل الرئيسية التي تكفل القدرة السياسية والدستورية للدولة الهايتية على الاستجابة الفورية والمستقلة والكاملة في الوقت المناسب لتطلع سكانها إلى العدالة. وهذا محط الاهتمام الدولي الخاص، ونثق في أنه يمكن الإبقاء على الدعم المادي الذي تقدمه هذه المنظمة إلى عملية تعزيز إرساء العدالة في هايتي.

ثمة جانب أساسي آخر جدير بالنظر، وهو أن وجود السلام واستمراره في هايتي يرتكزان على الحاجة إلى تعزيز عملية حقيقية للتنمية والعدالة المستدامتين. وكثيرا ما يكون ذلك شيئا مألوفا في المحادثات السياسية والدبلوماسية، إلا أنه في حالة هايتي مسألة حتمية وملحة تتطلب اهتمامنا.

ولا يسعنا أن نتجاهل الأرقام الدولية المقلقة التي ترد في الاحصاءات الدولية. وتحتل هايتي أعلى درجة في مؤشرات الفقر في نصف الكرة الغربي، كما أنها تحتل المرتبة الأخيرة بين بلدان المنطقة في دليل التنمية الإنسانية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولن نتمكن من أن نقول إنه تم توطيد السلام وإرساؤه بثبات في هايتي ما دام سكانه لا يتمتعون بالظروف المنصفة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإنه مما يشغل بال كوستاريكا بصفة خاصة أن المجتمع الدولي قد خفض مساعدته الاقتصادية المقدمة إلى هايتي في العام الماضي. ونود أن ندعو بوضوح إلى عكس مسار هذا الاتجاه، ونثق في أن مبادرات مثل مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "هايتي ٢٠١٢" ستحظى بالدعم المادي الكافي من جانب البلدان المتعاونة.

ومشروع القرار المطروح أمامنا، الذي يتشرف وفدي بالمشاركة في تقديمه، هو استجابة في الوقت المناسب من جانب مجلس الأمن للحالة الراهنة في هايتي.

وعمليات بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، في سياق إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، دللت على الحاجة إلى الدعم الدولي في هذا المجال وبررته. ولهذا، فإننا متأكدون من أن الأمن والاستقرار اللذين تتيحهما الشرطة الوطنية الهايتية سيكفلان في المستقبل قيام الظروف التي يمكن في ظلها أن تستمر عملية الإصلاح القضائي، وسيوفران المناخ المؤاتي لعملية الإنعاش الاقتصادي.

مع ذلك، لن يكون هناك جدوى من وراء كل هذا الجهد إن لم تدلل الطبقة السياسية الهايتية على إحساسها الحقيقي بالمسؤولية وعلى عزمها على الوفاء بواجباتها فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وكوستاريكا، التي تحتفظ بعلاقات الأخوة مع هايتي، تناشد الزعماء السياسيين في ذلك البلد أن يضعوا مجابهاتهم وانقساماتهم جانبا، وأن يعملوا بوحدة وبتضامن من أجل إرساء السلام والديمقراطية والتقدم والعدالة لكل الهايتيين.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا كاملا مبادرة الأمين العام بإنشاء بعثة جديدة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي على أساس استثنائي. وكما جاء في التقرير، سيعهد إلى البعثة بمهمة مساعدة الحكومة في هايتي في إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية في ذلك البلد الشقيق.

السيد العربي (مصر): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في مشروع القرار المقدم حول إنشاء بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي لكي تحل محل بعثة الأمم المتحدة الانتقالية بعد أن أدت المهام الموكلة إليها من المجلس بنجاح. وفي هذا الصدد، يتقدم وفد مصر بالشكر والتقدير إلى الأمين العام وإلى ممثله الشخصي السيد انريكي تر هورست.

لقد أطلعنا على تقرير الأمين العام. وهذا التقرير يعكس بوضوح الانجازات الكبيرة التي حققتها البعثة وما قدمته من مساعدات تقنية للشرطة الوطنية في هايتي، خاصة فيما يتعلق بالتدخل السريع والتحقيقات وإضفاء الطابع المهني على عمل الشرطة الوطنية من الناحية التنفيذية.

ويأتي مشروع قرار اليوم بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي استجابة لنداء الرئيس بريفال الذي وجهه إلى الأمين العام بأن يستمر دعم الأمم المتحدة لعناصر الشرطة الوطنية بعد انتهاء ولاية البعثة الانتقالية - ذلك النداء الذي تزامن مع ما استشعرته الأمم المتحدة من حساسية الموقف في هايتي، مما دعا الأمين العام إلى إيفاد مبعوث خاص لاستطلاع الموقف، الأمر الذي نتج عنه توصية الأمين العام بإنشاء بعثة شرطة مدنية في هايتي لتقوم باستكمال دعم وتدريب قوات الشرطة الوطنية.

انطلاقا من الرؤية المصرية بأهمية وحيوية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأنشطتها المختلفة في إرساء الاستقرار ودعم المؤسسات الوطنية التي تعمل في الدول النامية من خلال أطر المصالحة الوطنية، فإننا نؤكد هنا أهمية دعم جهود الرئيس بريفال من أجل تخطي الأزمة السياسية التي تمر بها هايتي والتوصل إلى حلول نهائية بشأن قضايا الخلاف الرئيسية بين أطراف العملية السياسية، وهي الانتخابات، والإصلاحات الاقتصادية، وتعيين رئيس وزراء جديد.

غير أن مشاكل هايتي السياسية، كما أكد تقرير الأمين العام وما يعكسه أيضا مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه، تؤكد من جديد أهمية معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هايتي. ولذلك، فإن جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهود سائر وكالات وبرامج المنظمة، ستكون حاسمة في العمل على تحقيق معدلات حقيقية للنمو الاقتصادي، بما يضمن في النهاية تحقيق الاستقرار السياسي في هايتي. ويتوقف ذلك كله على الدعم المالي والفني من المجتمع الدولي لعملية التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، يناشد وفد مصر المجتمع الدولي أن يستجيب لنداء الأمين العام بالمسارعة بتقديم المساعدات الطوعية لعمليات البناء الاقتصادي في هايتي.

وأخيرا، فإننا نسلم بما أشار إليه مشروع القرار بأن جميع الترتيبات الخاصة التي منحت للبعثة الجديدة

لا تشكل سابقة لأي عمليات ذات طبيعة مشابهة تجريها المنظمة مستقبلا، وأن هذه الترتيبات، طبقا لفهمنا تنبع أيضا من خصوصية الوضع في هايتي في الفترة الحالية ومتطلبات معالجة هذا الوضع.

وبناء على ما تقدم سيصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن دعم الأمم المتحدة لعب دورا أساسيا في تشكيل قوة شرطة تحترم الشرعية في هايتي. وتعزيز الشرطة الوطنية لا غنى عنه في توطيد الديمقراطية وإرساء دولة القانون في هايتي.

وعلى غرار البعثات السابقة للأمم المتحدة، فإن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، التي تنتهي ولايتها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قد دعمت الجهود التي بذلتها السلطات الهايتية، وبخاصة في مجال تدريب الشرطة. كما قدم مراقبو الأمم المتحدة المساعدة للشرطة الوطنية الهايتية في الاضطلاع بمهامها اليومية.

وكما شدد الرئيس بريفال في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام، لا تزال قوة الشرطة هذه، التي لم يمض على بدء عملها سوى عامين، بحاجة إلى الدعم لاستكمال تطورها.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره أن الغموض لا يزال يكتنف الحالة الراهنة في البلد. فلا تزال توجد مصاعب كثيرة - مصاعب سياسية واجتماعية وأمنية. ولذلك، من الضروري كفالة أمن المواطنين بواسطة قوة شرطة كفؤة وفعالة وتتمتع بثقة الشعب.

لكل هذه الأسباب، تؤيد فرنسا طلب سلطات هايتي تشكيل بعثة شرطة مدنية. وتؤيد أيضا توصيات الأمين العام الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

في إطار مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، شاركت فرنسا في إعداد مشروع القرار المعروض الآن على المجلس. وستصوت فرنسا مؤيدة لهذا النص. ويقترح مشروع القرار إنشاء بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة لمدة الاثني عشر شهرا التالية. وستكون هذه البعثة مسؤولة عن مساعدة السلطات في مواصلة العمل على إسباغ طابع الاحتراف على الشرطة الوطنية الهايتية.

وفي حين أن البعثة الجديدة ستواصل العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالفعل، فإنها تمثل تغييرا بالمقارنة بالبعثات السابقة، إذ ستتكون هذه البعثة بالكامل من شرطة مدنية. وقد اتخذت ترتيبات محددة لتوفير الأمن، من بين جملة أمور، لمراقبي الأمم المتحدة. بيد أن هذه الترتيبات، كما هو واضح من مشروع القرار، لا تشكل سوابق للعمليات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة.

ستستمر فرنسا في تقديم مساهمة مالية لهذه البعثة بمقتضى بنود قرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أحطنا علما باهتمام بالوثيقة التي قدمت إلينا هذا الصباح أثناء المشاورات غير الرسمية، التي توضح حالة الاشتراكات المسددة والمتأخرة والمستحقة. ويسر فرنسا أن تلاحظ أن اشتراكاتها السابقة لتمويل بعثات الأمم المتحدة قد سددت بالكامل. ونتمنى أن ينظر إلى هذا المثال، وهو ليس المثال الوحيد لحسن الحظ، الذي تحتذيه جميع الدول الأعضاء.

وسنساهم أيضا في الأفراد على نحو مماثل لمساهمتنا في بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي. وسنقدم للبعثة الجديدة ٣٦ دركيا وشرطيا وكذلك الضابط الأقدم، الذي يقود قوة الشرطة حاليا.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالمساعدة والدعم المقدمين من عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، تم تحقيق تحسينات معينة في إسباغ الاحتراف على الشرطة الوطنية الهايتية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومة اليابان للمساهمات التي قدمتها هذه الجهود الدولية إلى عملية إعادة التأهيل في هايتي.

على الرغم من هذه التحسينات، تدرك اليابان أنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وإسباغ الاحتراف عليها للتأكد من قدرتها على حفظ القانون والنظام في كل قطاعات المجتمع ورعاية عملية إشاعة الديمقراطية. وبالتالي، فإن اليابان تؤيد إنشاء بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي، كما جاء في الإضافة إلى تقرير

الأمين العام. ونحن مدينون بشكل خاص للبلدان التي ساهمت في بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي على استعدادها لتقديم الأفراد والمعدات والإمدادات الأخرى لقوة المتابعة الجديدة هذه.

بيد أن قوة الشرطة المدنية لن تكون مجدية إلا بقيام نظام قضائي يركن إليه. وبالتالي، فإن تأخير إنشاء هذا النظام القضائي موضع قلق شديد. وتدعو اليابان حكومة هايتي إلى العمل بحسن نية لإقامة نظام قضائي في أسرع وقت ممكن.

لا تزال توجد مشاكل خطيرة أخرى. وعلى وجه الخصوص، لا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق لكون البلد بدون حكومة قادرة على العمل منذ أن استقال رئيس الوزراء في حزيران/يونيه. ولكي يتسنى لعملية إشاعة الديمقراطية أن تمضي قدما، من الضروري أن تنحي الأحزاب السياسية خلافاتها جانبا وأن توافق على الدخول في حوار دون تأخير.

ونظرا لأن اليابان تدرك أن استقرار هايتي هام لاستقرار منطقة البحر الكاريبي، بل، لاستقرار منطقة أمريكا اللاتينية بأسرها، قدمت في آذار/مارس ١٩٩٥ لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتشكيل شرطة وطنية في هايتي مساهمة بلغت ٣ ملايين دولار. وجاءت هذه المساهمة إضافة إلى التعاون الذي قدمته اليابان إلى هايتي على مدى ثلاث سنوات منذ تشكيل الحكومة الديمقراطية. وقدمت هذا التعاون، الذي تزيد قيمته على ٥٠ مليون دولار، على شكل مساعدة للإصلاح الهيكلي الاقتصادي ومعونة غذائية ومساعدة لإنتاج الغذاء وتخطيط ومساعدة تقنية لبناء الطرق. وكانت اليابان تهدف من تقديم هذه المساعدة إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية وإشاعة الديمقراطية في هايتي - وهو مسعى موضع اهتمام لدى المجتمع الدولي، ويجب أن يظل كذلك.

لهذه الأسباب، ستصوت اليابان مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عندما أيد وفد كينيا تحويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، شددنا على أن هذه إيماءة قوية تأييدا لشعب هايتي. واليوم، لا يزال هذا الدعم قويا ولم يضعف، وستسجل كينيا مرة أخرى دعمها لشعب هايتي بالانضمام إلى إنشاء بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة، تعرف اختصارا باسم "ميبونوه".

يتطلب تطور العملية الانتقالية السياسية في هايتي تلقي الشرطة الوطنية الهايتية على دعم يمكنها الحصول عليه، بغية إسباغ طابع الاحتراف الكامل على هياكلها وعملياتها. وهذه المهمة الضخمة جعلت أكثر إلحاحا بانتشار الأسلحة المثير للقلق وعدم تواجد الشرطة على نحو كاف في بعض المناطق النائية من البلد، مما أسفر عن تشكيل مجموعات الدفاع الأهلية. ولذلك، فإن إحراز الشرطة الوطنية الهايتية، على الرغم من هذه المصاعب، بعض التقدم الملموس في الميدانين التنظيمي والتنفيذي في ثلاث من المديريات التسع على الأقل، بالإضافة إلى غرس الانضباط في قوة الشرطة، مسألة تستحق الثناء.

لقد تم إحراز تقدم كبير، ولكن من الواضح أنه توجد حاجة لإحراز مزيد من التقدم. ووجود عملية انتقالية تعاني من استمرار انعدام الأمن أمر من شأنه أن يعوق جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي الواقع، كما يقول الأمين العام في الفقرة ٣٩ من تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧:

"ستحتاج الشرطة المدنية في ظل المناخ السياسي والاقتصادي السائد في هايتي، إلى مساعدة دولية لكي تستمر في تحقيق تطورها المؤسسي، مع تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلاد في مجال الأمن".

وقد لاحظ الرئيس رينيه بريفال في رسالته المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والموجهة إلى الأمين العام أهمية تعزيز قوة الشرطة الوطنية الهايتية. وبوسع هايتي أن تعتمد على دعم كينيا لهذا المطلب المتمثل في إنشاء بعثة شرطة مدينة مناسبة للمتابعة. فهذا سيعزز قطعا تدريب الشرطة الذي سيكفل:

"لهذه المؤسسة، الضرورية لإقامة دولة تحترم حقا سيادة القانون، أن تتطور بشكل متوازن وبمرونة وسرعة".

ونحن نأمل حقا أن يؤدي إنشاؤها في الأسبوع المقبل، في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، إلى تحقيق هذه النتيجة.

في آخر بيان أدلينا به بشأن هذه المسألة، شدد وفد بلادي على أن الهجوم المتضافر والصادق على الفقر والتركيز الكامل على التنمية هما وحدهما الكفيلان بتخفيف حدة المشاكل في هايتي. وبوصفنا بلدا ناميا، نعرف أن لُب مشكلة انعدام الأمن في هايتي هو عبء الفقر العنيد والافتقار النسبي إلى تحسن الظروف المعيشية الأساسية للشعب الهايتي. وبالتالي، يسعدنا ملاحظة الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لصياغة مبادرة إنمائية طويلة الأجل تعرف باسم "هايتي ٢٠١٢".

إن وجود توافق عام في آراء الأطراف المهتمة حول مسار التنمية الذي ينبغي أن يتبعه البلد، سيخفف، على ما نأمل، من كلل الجهات المانحة المشار إليه في تقرير الأمين العام، ويمكن هايتي من التنافس بمزيد من الفعالية على مجموع الموارد الرسمية التي أشير إلى أنها آخذة في التناقص. ومن ثم، يأمل وفد بلدي في أن يزيد المجتمع الدولي تركيزه في الأشهر السابقة لانتهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، على الجانب الإنمائي لعلاقاته مع هايتي، وأن يفكك بشكل تدريجي صلاته بهايتي في المجال الأمني والعسكري ومجال الشرطة المدنية. وإذ نقول ذلك، ندرك تمام الإدراك أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة اجتماعية وسياسية وسلمية، وهو موقف كان في الماضي ولا يزال حتى الآن يحفز الجهود الإقليمية التي تبذلها كينيا في مجال صنع السلام.

إن مستقبل هايتي يكمن في تطوير مؤسسات قوية ذات مصداقية. وإن إضفاء الطابع المؤسسي على الانتخابات التي ستعقد بصفة منتظمة في إطار عمليتها الديمقراطية، يمثل خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح. وإجراء مفاوضات بين الأحزاب، بروح التسامح والمصالح، لإنشاء مجلس انتخابي دائم، وفقا لما كرر الأمين العام التأكيد عليه في الآونة الأخيرة، سيسهل كثيرا من عملية الانتقال، ويُعد الشعب الهايتي بدرجة كافية للانتخابات التشريعية والمحلية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كما أن وفدي، في ضوء ضرورة إنشاء مؤسسات موثوق بها، يرحب من كل قلبه بالنداء الصادر عن الأمين العام بأن يكون الإصلاح القضائي مجال التركيز الرئيسي، انطلاقا من معرفته الراسخة بأن سيادة القانون هي اللبنة الأساسية في أي نظام ديمقراطي.

ومشروع القرار يتناول، بشكل عام أو محدد، جميع القضايا السابق ذكرها. ونلاحظ كذلك الاقتراح الوارد في مشروع القرار بأن تقتصر فترة ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي على سنة واحدة دون تمديد. ونحن نؤيد هذا النهج، وسوف يصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار.

ووفد بلدي، وعيا منه بأن المسؤولية النهائية عن هايتي ترجع إلى الهايتيين أنفسهم، يثني بحرارة على الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي على مهمة أدوها وأحسنوا أداءها، ويشجع أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي على مواصلة عملهم الممتاز، وهم يحاولون حسم مشاكل هايتي بمساعدة السيد إنريكي تر هورست الممثل الخاص المجتهد للأمين العام.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ عودة الحكم الديمقراطي إلى هايتي، ما زال الوضع في ذلك البلد صعبا ومقلقلا للغاية. وعجز مؤسسات الدولة الهايتية عن التغلب على الأزمة الدستورية المستمرة في هايتي يثير في نفوسنا القلق. ونحن ننضم إلى سائر أعضاء مجلس الأمن في مناشدة القوى السياسية في هايتي أن تستأنف الحوار الجاد ابتغاء تحسين الوضع.

وفي حين أنه يتعين التوكيد على أن الهايتيين أنفسهم يتحملون المسؤولية النهائية عن مستقبل هايتي، فالحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدتهم في تأمين إحراز مزيد من التقدم نحو السلام والديمقراطية والرخاء، أمر غني عن البيان. وقد حدد الأمين العام في تقريره المجالات التي تكتسب فيها هذه المساعدة أهمية خاصة، كما حدد إطارها التنفيذي. ونظام إنفاذ القانون والجهاز القضائي يبرزان بشكل واضح، وعن حق، في قائمة الأمين العام.

وكما يؤكد الأمين العام، فإن آخر مرة جرى فيها بحث

تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، أسفرت عن نتائج مختلطة، فقد كشفت عن إحراز تقدم في بعض المجالات الرئيسية، وعن استمرار وجود أوجه قصور آخذة في التزايد - وكبيرة في بعض الأحيان. وبالتالي، ولتوطيد المنجزات التي سجلت حتى هذا التاريخ، فإن إنشاء بعثة متابعة تستهدف مساعدة قوة الشرطة الوطنية الهايتية على بلوغ المستويات المطلوبة لقوة شرطة ذات طابع مهني كامل، أمر له ما يبرره. ومشروع القرار يعالج هذا الوضع على النحو الواجب، بإنشاء بعثة للشرطة المدنية تابعة للأمم المتحدة في هايتي، بولاية تقتصر مدتها على سنة واحدة، لمواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة المدنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع المهني عليها.

وفي سياق نظر مجلس الأمن في بعثة الأمم المتحدة الجديدة في هايتي، أحاط المجلس علما بالرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الموجهة من رئيس هايتي، السيد رينيه بريفال، والطلب الوارد فيها بتقديم المزيد من المساعدة في تدريب الشرطة الهايتية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن رئيس هايتي يؤكد في رسالته أنه لم تعد هناك حاجة أخرى إلى التفكير في وجود القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في بلده. وهذا، في حد ذاته، له مغزى كبير من حيث الفرق الذي أحدثته البعثات السابقة لبعثة الشرطة المدنية، في حياة هايتي. كما نرحب برسالة الرئيس بريفال باعتبارها إعلانا بأن السلطات الهايتية أصبحت مستعدة لتولي المسؤولية كاملة عن الحفاظ على الأمن في بلدها.

ويود وفد بولندا أن يشكر مقدمي مشروع القرار على هذا المشروع المعروض على مجلس الأمن. وللأسباب التي ذكرتها توا، سيصوت وفد بولندا تأييدا لمشروع القرار.

أخيرا، أود أن أشيد بأعضاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وسابقتيها: بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي، على إسهامها في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في هايتي وفي المنطقة بأسرها. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان لممثل الأمين العام الخاص لهايتي، السيد إنريكي تر هورست، على القيادة التي وفرها في تحقيق نجاح لا شك فيه لمساعي الأمم المتحدة في هايتي. ونعتقد أن حكومتي الولايات المتحدة وكندا اللتين جعلتا من الممكن، بمساهماتهما السخية، تزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي بالقوة اللازمة، تستحقان تقديرنا الخالص.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بعثات الأمم المتحدة المتلاحقة، من بعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، أرست أسسا متينة للسلام والاستقرار في هايتي. فقد حققت تقدما هاما، وخاصة في إضفاء الطابع المهني على الشرطة المدنية الهايتية، الأمر الذي يُعد حيويا لإقامة سيادة القانون والانتقال الناجح إلى ديمقراطية مستقرة.

ومع ذلك، وفي ضوء الوضع الأمني الهش، والافتقار إلى نظام قضائي فعال، علاوة على مناخ عدم الاستقرار السياسي الذي زاد الأمور تعقدا، ينبغي بذل مزيد من الجهود إذا كان المراد ألا تنتكس الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي بشق الأنفس. إن توطيد سيادة القانون يمثل صلب أساس تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وهذا لن يتحقق إلا عندما تتوفر لهايتي آلية فعالة ومحايدة سياسيا وذات طابع مهني لإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، فإن إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية هو أفضل طريق فعال من حيث التكلفة يحدث به المجتمع الدولي فرقا في مصير هايتي، من خلال المساعدة في توطيد سيادة القانون في ذلك البلد.

ونود التأكيد هنا مرة أخرى على أن المساعدة الدولية لا يمكن أن تكون بديلا عن الوفاء بالمسؤولية النهائية التي يتحملها الشعب الهايتي وزعماؤه السياسيون عن حسم مشاكلهم الخاصة. وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن تعمل القوى السياسية في هايتي يدا واحدة لوضع حد لحالة الشلل السياسي المستمرة هناك.

وعلى المدى الأبعد، لن يكون السلم والاستقرار في هايتي قادرين على البقاء إلا بمساندة راسخة من ديمقراطية فعالة وتنمية اجتماعية - اقتصادية. وهذا ما يجعلنا نتطلع إلى إجراء انتخابات عامة ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام القادم، ونعلق أهمية كبرى على الدعم المستمر من جانب المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في سبيل تعمير هايتي وإنعاشها.

وجمهورية كوريا تؤكد مجددا التزامها القوي بالسلم والاستقرار القائمين على حكم القانون والديمقراطية النشطة في هايتي. لقد قدمنا إلى هايتي مساعدة متواضعة تُقدر بأكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ دولار أمريكي منذ ١٩٩٥، بما في ذلك مساهمة طوعية تُقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بمقتضى قرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥)، وتقديم معدات شرطة على أساس ثنائي.

تحيط كوريا علما بطلب الرئيس بريفال، وتؤيد إنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ولذلك، سنصوت مؤيدين مشروع القرار.

أخيرا، نثني على السيد تر هورست لقيادته البارزة، وعلى الرجال والنساء الذين عملوا في بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي لإكمال مهمتهم بنجاح.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد واصلت بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي بنجاح جهود البعثات السالفة لها وأسهمت إسهاما هاما في مجال له أهمية أساسية بالنسبة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهايتي. لقد كانت منظومة الأمم المتحدة مفيدة في تحسين ممارسة وفعالية الشرطة الوطنية الهايتية. ويسرنا أن نلاحظ أنه من الممكن الآن التركيز على العنصر المدني للوجود الدولي في هايتي.

إن إنشاء بعثة جديدة، هي بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يدلل مرة أخرى على أهمية الشرطة المدنية المتزايدة في تطوير المؤسسات الديمقراطية في أعقاب النزاع أو الصراع.

إن حالة هايتي لا تزال تتطلب بعض الحلول الاستثنائية بسبب الحالة الأمنية المقلقلة. ونحن نشعر بالرضى لأن الترتيبات المتصورة في بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي مصممة لهايتي ولن تمثل بالضرورة سابقة يُحتذى بها لعمليات شرطة مدنية أخرى.

والمجلس، بإنشائه بعثة شرطة مدنية جديدة في هايتي اليوم، إنما يتصرف بناء على طلب الرئيس بريفال. ونجاح هذه العملية يعتمد على تعاون ودعم السلطات الهايتية الكاملين.

إن إصلاح الشرطة الوطنية بعيد عن كونه مجرد متطلب أساسي لتوطيد الديمقراطية وحكم القانون في هايتي. وعدم توفر نظام قضائي عامل يعتمد عليه لا يزال يثير قلقا مباشرا. ويجب على السلطات الهايتية أن تبذل قصارى جهدها لإعادة الثقة في قدرتها على حل المشاكل التي تواجه البلد واكتساب احترام الشعب.

إن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما ببرنامج طويل الأجل لتنمية هايتي دعما للجهود الوطنية. وهذا البرنامج ينبغي أن يتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدستورية. ونحن نتوقع قيام الحاجة إلى زيادة اشتراك المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الخاصة في هذه العملية.

والسويد تدرس حاليا تقديم مساهمة إلى الصندوق الاستئماني المعني بهايتي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونحن نُعرب عن تأييدنا لمشروع القرار.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسر الوفد الروسي أن يُلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، التي قامت بدور هام في توطيد أسس الديمقراطية الدستورية، نفذت بنجاح المهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن بمقتضى القرار ١١٢٣ (١٩٩٧). لقد اكتملت عملية الأمم المتحدة العسكرية. ويجري الآن الحفاظ على حالة مستقرة - وإن كانت هشة - في هايتي.

إن الشرطة الوطنية الهايتية تواصل اكتساب الخبرة. والأحداث في ذلك البلد، كما أشرنا مرارا، لم تفرض - ولا تزال لا تفرض - تهديدا على السلم والأمن الإقليميين. إن الحالة في هايتي تتسم بانتقال معقد إلى الديمقراطية التي ليس لها، للأسف، بذور راسخة في المجتمع الهايتي. وقد أدت إلى تفاقم الحالة أزمة اجتماعية واقتصادية مطولة. وفي هذا الإطار، يكتسي حل مشكلة الانتعاش والتعمير الاقتصاديين في هايتي أهمية خاصة. ونحن مقتنعون بأننا لن نتمكن إلا بتنفيذ هذه المهمة بنجاح من وضع أساس متين لدعم الديمقراطية في ذلك البلد. وسيكون على المجتمع الدولي مستقبلا أن يقدم مساعدة تكنولوجية واقتصادية ومالية لدعم الاستقرار السياسي

والتنمية المتوازنة وبناء المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إننا لسنا ضد الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في هايتي، شريطة أن يمارس وفقا لمتطلبات اليوم الفعلية. ونحن نرى أن دور الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي جرى تنفيذه بنجاح. وفي الوقت نفسه، نأخذ بعين الاعتبار طلب الرئيس رينيه بريفال، وتوصية الأمين العام، وأيضا آراء فريق أصدقاء الأمين العام لهايتي. لقد لبينا رغباتهم ونحن مستعدون لتأييد الاقتراح الخاص بإنشاء بعثة الشرطة المدنية الجديدة التابعة للأمم المتحدة في هايتي لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، ولكن مع التفهم الواضح بأنه ستكون للعملية الجديدة، كما يقضي مشروع القرار بذلك ولاية محددة بوضوح مقيدة بفترة سنة واحدة تنتهي يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ونحن نرى أن مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية مستقبلا ينبغي أن تقدم عن طريق وكالات وبرامج الأمم المتحدة الخاصة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية والإقليمية والقنوات الثنائية بواسطة البلدان المعنية.

ونحن نعتبر من الملائم أيضا أن نذكر أنه في إطار العملية الهايتية لا يمكننا أن ننسى الأزمة المالية الحادة التي تمر بها الأمم المتحدة والتي يعرف أسبابها الجميع، وهي مشكلة عدم سداد عدد من الدول الأعضاء. وحتى هذه البعثة الجديدة في هايتي الصغيرة نسبيا لا تزال ترتب عبئا كبيرا على ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام المتسمة بالتقشف. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن الاتحاد الروسي ليست عليه ديون فيما يتعلق بالبعثة في هايتي، ونأمل أن تفي الدول الأخرى بالتزاماتها. ونرحب بالمساهمات الطوعية الإضافية التي تقدمها الدول المهتمة لتخفيف الآثار المالية على الأمم المتحدة نتيجة القيام بهذه العملية الجديدة. ونشعر بالامتنان لمقدمي مشروع القرار لوضع مقترحاتنا موضع الاعتبار في المشروع.

في ضوء هذا، والنقاط التي ذكرتها من قبل، وبروح من الرغبة في التوصل إلى حل وسط، سيصوت وفدنا مؤيدا مشروع القرار.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طوال السنوات الثلاث الماضية أحرزت حكومة وشعب هايتي تقدما في بناء ديمقراطية تمثيلية شاملة. وتطورت مؤسسات مثل البرلمان الهايتي والإدارات البلدية إلى هيئات مستقلة. ولم يعد العنف السياسي يُهدد الهايتيين في حياتهم اليومية. واليوم تتمتع هايتي بصحافة حرة. وبدأت الإصلاحات الاقتصادية الأساسية فعلا، بما في ذلك أول خصخصة لصناعة تملكها الدولة. باختصار، يجري إرساء الأسس لنمو واسع القاعدة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في هذه العملية عن طريق بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية في هايتي وكعلامة للتقدم الذي أحرز حتى اليوم يمكن سحب العنصر العسكري المتبقي التابع للأمم المتحدة.

واليوم تضم الشرطة الوطنية الهايتية ما يزيد على ٦٠٠٠ شرطي وضابط يتواجدون في مقاطعات هايتي التسع. وبناء على طلب الرئيس رينيه بريفال وتوصية الأمين العام فإننا نعمل اليوم من أجل كفالة زيادة التنمية. إن النمو المتواصل للشرطة الوطنية الهايتية وتحولها من حفنة من الشباب غير المتمرس إلى قوة شرطة مستقلة فعالة أمر حاسم لمستقبل هايتي. وإنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي للمساعدة في إرشاد وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية سيقوم على عملية بدأت بالفعل. وتثني حكومتي على كل من أسهم في سلف بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وبصفة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام السفير انريكي تر هورست. ويمكن للأمم الكثيرة التي أسهمت في عمل بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي أن تشعر بالفخر لما قامت به من إنجاز. وستظل حكومتي ملتزمة بدعم التنمية السياسية والاقتصادية السلمية في هايتي. ولتحقيق هذا الهدف فإننا نوفر طائرات عمودية ووحدات طبية وحوالي ٥٠ شرطيا مدنيا لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار تقريبا في شكل مساعدة اقتصادية ثنائية هذا العام. وسننظر في وسائل أخرى لدعم بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

إن حكومة هايتي تقترب بسرعة من تحمل مسؤوليتها بالكامل عن السلامة العامة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز لا تزال هناك عقبات. فلا تزال الشرطة

الوطنية الهايتية في حاجة إلى مساعدة للتصدي للعصابات القاسية والمتاجرين بالمخدرات والجماعات السياسية التي تسعى إلى التأثير في الشرطة لتحقيق مآربها. إن وجود بعثة الشرطة المدنية سيسمح للشرطة الهايتية بمواصلة زيادة كفاءتها لمدة عام آخر.

وكما يوضح الأمين العام في تقريره يجب علينا ألا نغض النظر عن المشاكل القائمة. وجهود المجتمع الدولي تأتي في ظل خلفية من الانقسام العميق داخل هايتي بشأن مسار التغيرات السياسية والاقتصادية وسرعتها. وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم لا تزال الديمقراطية هناك عملا يتقدم. وإذا أراد شعب هايتي أن يرى مستقبلا أكثر إشراقا فيجب عليه أن يتلقى الأدوات اللازمة والمساعدة من المجتمع الدولي. وإنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي سيسمح بذلك، ولهذا السبب تؤيد الولايات المتحدة بقوة إنشاء هذه البعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

ما فتئت الصين تشعر بالانشغال بشأن الحالة في هايتي. ونأمل بصدق أن تستقر الحالة السياسية في هايتي وأن تبدأ عملية إعادة البناء الاقتصادي في أسرع وقت ممكن. وانطلاقا من هذه الرغبة أيدت الصين على نحو مستمر عملية صون السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في هايتي.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنهي بسرعة عملية صون السلم في هايتي وأن تنقل محور التركيز في عملها إلى مساعدة هايتي في القيام بإعادة بناء الاقتصاد وإلى توفير المساعدة الضرورية في هذا الصدد. وفي هذا السياق يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى للمساعدة المتعددة الأطراف أن تلعب دورا رائدا.

وإزاء الوضع الراهن في هايتي والطلب الذي تقدمت به حكومة هايتي، توافق الصين، على سبيل الاستثناء، على بقاء عملية الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ونأمل أن يسمح ذلك بإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية من غير إبطاء ويمكّن هايتي من السعي على الطريق صوب الاستقرار والتنمية.

وسيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/931.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والبرتغال، وبولندا، وجمهورية كوريا، والسويد، وشيلي، والصين، وغينيا - بيساو، وفرنسا، وكوستاريكا، وكينيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): كانت نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٤١ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.